

التعددية الحزبية واشكالية الاختيار العقلاني للفرد العراقي: دراسة في المقيدات وسبل تجاوزها

أحمد رشيد محسن

أ.م.د. أحمد جاسم مطرود

أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين

جامعة بابل - كلية الآداب

Multi-party politics and the problem of rational choice for the Iraqi individual: a study of constraints and ways to overcome them

Ahmed Rashid Mohsen

Asst. Prof. Dr. Ahmed Jassim Matroud

Asst. Prof. Dr. Wissam Saleh Abdul Hussein

University of Babylon - college of arts

الملخص:

أصبح الاختيار العقلاني لدى الفرد العراقي خاضع الى هذه التعددية الحزبية التي تسببت الأخيرة في مخرجات سلبية اثرت على واقع الحياة الاجتماعية للأفراد، بمعنى اخر نقول ان التعددية الحزبية في العراق بآثارها وتأثيرها عملت على تقويض الاختيار العقلاني من اجل تحقيق اهدافها. لذلك تقتضي الموضوعية والضرورة العلمية بيان الآثار الاجتماعية لها على الاختيار العقلاني لدى الفرد العراقي ومحاولة استقراءها وتحليل مضمونها من خلال استعراض الإطار النظري لسلوك الناخبين في الأنظمة التعددية، مع التركيز على المحددات التي تعزز أو تحد من عقلانية الاختيار السياسي. كما يناقش العلاقة بين تعدد الأحزاب ومستوى المعرفة السياسية لدى الأفراد، ومدى قدرتهم على معالجة المعلومات السياسية بموضوعية بعيداً عن التأثيرات العاطفية أو الأيديولوجية. اي الكيفية التي نستطيع ان نجعل من اختيارات الفرد العراقي أكثر عقلانية حيث سعى إلى تقديم فهم أعمق لكيفية تفاعل الفرد مع بيئة سياسية متعددة الأطراف.

الكلمات المفتاحية: التعددية الحزبية، الحزب السياسي، الاختيار العقلاني، الفرد

Abstract.

Rational choice among Iraqi individuals has become subject to this multi-party system, which has had negative consequences that have impacted the social lives of individuals. In other words, the effects and influence of multi-party system in Iraq have undermined rational choice in order to achieve its goals. Therefore, objectivity and scientific necessity require clarifying its social impact on rational choice among Iraqi individuals, and attempting to extrapolate and analyze its content by reviewing the theoretical framework of voter behavior in multi-party systems, focusing on the determinants that enhance or limit the rationality of political choice. It also discusses the relationship between multi-party system and individuals' level of political knowledge, and their ability to process political

information objectively, free from emotional or ideological influences. In other words, how can we make Iraqi individuals' choices more rational? The paper seeks to provide a deeper understanding of how individuals interact with a multi-party political environment.

Keywords: Multi-Party system, Political Party, Rational Choice, Individual

المقدمة.

التعددية الحزبية تعني وجود عدة احزاب في المشهد السياسي تتنافس للوصول الى السلطة . فتعتبر الركيزة الاساسية للنظام الديمقراطي الذي يعد أحد الركائز الأساسية في بناء الدول الحديثة ، حيث تقوم أسس الديمقراطية على التعددية السياسية والحزبية التي تتيح للأفراد حرية المشاركة في صنع القرار السياسي . إذ تفتح المجال أمام مختلف التيارات السياسية للتنافس على الحكم وفقاً لبرامج انتخابية تعكس رؤى وأهدافاً مختلفة . ومع ذلك فإن هذه التعددية قد لا تضمن عملية انتخابية عقلانية ومترنة ، لتتداخل عوامل عدة تؤثر في قرارات الأفراد ، مما يجعل وجود إشكالية في الاختيار العقلاني لدى الفرد تستحق البحث والدراسة ، لا سيما في المجتمعات التي تمر بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة ، كما هو الحال في مجتمعنا العراق . إن الفرد العراقي في ظل التعددية الحزبية ، يواجه تحديات كبيرة عند اتخاذ قراراته الانتخابية . فبين الخطاب الأيديولوجي ، والتأثيرات والانتماءات العرقية والاثنية والطائفية ، والضغط الاقتصادي والاجتماعية وفقدان الثقة كل هذا ولد صراع سياسي طويل كانت مسبباته تحمل دلالات عدة اشكال منها ما هو ديني واحيانا فكري واحيانا يكون سياسيا خالص وهي تكون نتيجة حتمية لبواعث داخلية او تتم تغذيتها ، فكانت مخرجاته كارثية على الفرد العرقي فقد تولد عنه اثار اجتماعية واضحة افرزت واقعا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا مأزوما بكلمة اخرى بدأت حياة افراد المجتمع العراقي تعيش حالة عدم الاستقرار و اشاعة سلبية ثقافة الاحباط واستلاب الحقوق والتعدي على الحريات بدعوى ضمان حق مكون أو جماعة اجتماعية محددة على حساب اخرى ، فكانت من نتيجة ذلك تغييب مبدأ المواطنة الجامعة كمفهوم تشاركي بين ابناء المجتمع العراقي الواحد و تسييد بدلا عنها مبدأ الولاءات الضيقة التي تركز عليها الثقافة الفرعية التي تجد لنفسها مكانا في الطائفية و المذهبية والاثنية والعرقية والدينية وغيرها من المفاهيم الضامنة للتحرك خارج مفاهيم مجال الوطن الواحدة ، لذلك فعمل النخب السياسية على اسس المحاصصة السياسية و المصلحة الخاصة وتبادل الادوار بين السلطات بطرق غير قانونية اسست لانعكاسات سلبية في ذهن الناخب العراقي جعلته يعيش حالة من الاغتراب عن واقعه الاجتماعي فأثر سلبا على عملية الاختيار لديه ، فكل ما واجهه الفرد العراقي على طيلة الفترة بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣، جعلت منه أمام معضلة حقيقية في عملية الاختيار فهل يختار وفق معايير عقلانية قائمة على البرامج الانتخابية والكفاءة السياسية

أولاً: العناصر الأساسية للدراسة

- مشكلة الدراسة

لقد شهد العراق اعقاب سقوط النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣ على يد قوات الاحتلال الأمريكي انبثاق نظام سياسي ديمقراطي يُسلم بالتعددية الحزبية طريقاً لإدارة شؤون البلد. حيث شكل هذا النظام مظهراً جديداً لم يعتد عليها المجتمع العراقي عليه وكان يعول عليها شعبياً في ان يكون بادرة لمستقبل افضل لعله يُنسيهم تواتر الازمات والصراعات والحروب التي مرت. وقد بدا توجه الغالبية مرضياً على وفق قاعدة الامل لما يمكن ان يكون عليه النظام مؤسساتياً على اقل تقدير وفي كافة المجالات. لكن الامر لم يكن بمستوى تلك القناعات. بدليل انه وبعد مرور فترة زمنية ليست بالقليلة لم تكن التعددية الحزبية في العراق مرضية بحكم استدامة حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تسببت به الكثير من العوامل التي تراكمت بفعل سوء تقدير القيم على عمل الاحزاب السياسية بمختلف انتماءاتها. فقوامة مبدأ تغليبهم للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة وتقديم الصفقة الضامنة لتجذير النفوذ السياسي لهم الذي يختزلونه بحجة الدفاع عن حقوق المكون على حساب الآخر وكل ما يقارب ذلك من مفاهيم عُدت في النهاية مقدمات لمجتمع تتوالد فيه الازمات التي اضرت بحالة الاستقرار السياسي والاجتماعي والمؤسسي للمجتمع العراقي.

ما تقدم يُثبت ان التعددية الحزبية منتجة لواقع مأزوم ومن ثم لم تكن لها - بحكم النأي عن مصالح عموم المجتمع العراقي - مناعة تُدعم شعبياً في أحقيتها لأن تكون أحد الركائز الأساسية للديمقراطية في العراق، بل وأنها لم تكن بمستوى المؤسسة السياسية التي يُعول عليها من قبل الفرد العراقي لترجمة توقعات قراراته واختياراته العقلانية المشروعة الى مستوى يحقق له الكرامة الانسانية

اهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في قراءتها لواقع التعددية الحزبية في العراق والكيفية التي انعكست به مخرجاتها السلبية على الاختيار العقلاني للفرد العراقي . فالتعددية الحزبية في حقيقتها هي مفهوم يشير إلى قبول التنوع والاختلاف داخل المجتمع أو الدولة أو أي كيان اجتماعي آخر وهي من السمات الأساسية للأنظمة الديمقراطية، حيث تتيح للأفراد حرية الانضمام والاختيار لي أي حزب يعبر عن آرائهم وتوجهاتهم السياسية. ففي اغلب المجتمعات تساعد افرادها في عملية الاختيار العقلاني ولكن حدث العكس تمام في المجتمع العراقي فأثرت هذه التعددية في خياراتهم ومن هنا تبرز أهمية دراستنا لموضوع التعددية الحزبية في معرفة ماهية التأثيرات؟ وكيف يمكن علاجها؟ فسعت إلى استكشاف إشكالية الاختيار العقلاني في ظل فوضوية نشاط وعمل التعددية الحزبية وفق اطر المصالح الضيقة الضامنة لبقائها في الحكم حتى وان ادى ذلك الى

الاضرار بواقع البنية المجتمعية العراقية واستدامة وجود مجتمع مأزوم تشوب علاقاته حالات من عدم الثقة بين ابناء المجتمع تجاه بعضهم وكذا اتجاه السياسيين بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم

- اهداف الدراسة

١. التعرف بماهية التعددية الحزبية والاختيار العقلاني.
٢. التعرف بتعدد الاشكالية ما بين التعددية الحزبية والاختيار العقلاني للفرد العراقي
٣. التعرف بالوسائل الكفيلة بتجاوز تلك المقيدات على الفرد العراقي

ثانيا: مدخل مفاهيمي

١. التعددية.

التعددية لغة، هي مفهوم يُشير الى تعدد الشيء أي أنه صار ذا عدد، فيقال تعدد الاصول، تعدد النفوس، تعدد الحقائق، تعدد الغايات، تعدد القيم، وغيرها^(١).

أما التعددية اصطلاحاً، عرفت بأنها: خاصية المجتمعات التي تقبل بوجود وترك المجال الحر للعبة القوى والأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية مهما كانت^(٢). وعرفها آخر بدلالة انها : مفهوم لوصف المجتمع الذي تعيش فيه مجموعات دينية أو ثقافية أو عرقية أو مجموعات أخرى مختلفة معاً^(٣). وتُعرف أيضاً على أنها: مذهب ليبرالي يرى في المجتمع مكوناً من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، لها مصالح مشروعة متفرقة، وصفة التعدد تمنع تمرکز الحكم في يد مجموعة واحدة، ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع^(٤).

اما التعددية الحزبية ويقصد بها: التعامل الديمقراطي مع القوى الحزبية الأخرى، بما يتطلبه من الإقرار المتكافئ بوجود الآخرين تحدها وجود اهداف عليا مشتركة تعمل هذه القوى على اساسها سلمياً حتى في ظل وجود واستمرار الخلاف بينها وبالقدر الذي لا يسمح لحزب محدد بمحاولة الإنفراد في السلطة أو الساحة السياسية للمجتمع^(٥). وعرفت كذلك بانها: وجود عدة أحزاب فاعلة في الدولة، متقاربة مع بعضها في القوة والأهمية والتأثير، بحيث يكون كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير على اتجاهات الرأي العام والحياة السياسية^(٦). ويُشار كذلك اليها بدلالة: مجموعة من الاحزاب السياسية التي تمتاز تكون غير متفاوتة تفاوتاً كبيراً لتأثيرها في اتجاهات الرأي العام والحياة السياسية^(٧). وبنفس الاتجاه يشار لها تعرف بمعنى: تنافس أحزاب سياسية متعددة في المجال السياسي/ الاجتماعي في الانتخابات الوطنية، ولكل منها القدرة على السيطرة على المناصب الحكومية، بشكل منفصل أو في ائتلاف^(٨).

٢. الاختيار العقلاني.

الاختيار في اللغة، هي مصدر للفعل "اختار"، ومعناه: أخذ ما هو خير^(٩). وخار الرجل على صاحبه خيراً، وخيرةً، وخيرةً: فضله على غيره^(١٠). والاختيار كذلك مشتق من الخير، وهو خلاف الشر^(١١). اما الاختيار اصطلاحاً، فيعرف على انه: ترجيح الشيء وتخصيصه وتقديمه على غيره^(١٢). وعرف كذلك على انه: هو عملية اتخاذ القرار من بين العديد من الخيارات والبدائل بعد تحكيم مزاياها وانتخاب الخيار والبدل الأكثر واقعية منها^(١٣).

اما الاختيار العقلاني. فيعرف بـ: مجموعة المبادئ التوجيهية التي تساعد في فهم سلوك الفرد في مجالات الحياة الاجتماعية كافة^(١٤). وعرف كذلك بانه: الطريقة التي يختار بها الفرد أفضل الوسائل والأفعال لتحقيق المقاصد، والمعايير التي يُفاضل بها بين الخيارات المتاحة له من الأفعال في إطار المحددات المختلفة التي تجابه. وهو من يحدد الخيار الأفضل له لتحقيق أهدافه التي قصدها^(١٥). التعريف الاجرائي للاختيار العقلاني: الطريقة التي تدفع الأفراد للتصرف بشكل عقلائي بعد عرض العديد من البدائل المتاحة واختيار الأمثل منها بناءً بالقدر الذي يحقق اهدافهم بحسب معيار المصلحة الذاتية للفرد او الجمعية للمجتمع او كليهما في وقت واحد

المبحث الثاني: التعددية الحزبية وتعقيدات الاختيار العقلاني للمواطن العراقي بعد عام ٢٠٠٣: قراءة سوسيو - سياسية في اشكالية التأثير والتأثر.

تعد التعددية الحزبية من اهم دعائم العملية الديمقراطية في كل بلدان العالم التي تؤمن بالتداول السلمي للسلطة في النظم الديمقراطية. وهي الضامنة لوجود مجتمع ديمقراطي يسلم بحرية عمل الاحزاب السياسية في جو تنافسي سلمي، هذا يعني ان التعددية الحزبية تؤمن بفكرة التعددية السياسية لكل التنظيمات الحزبية والاعتراف بها كمؤسسات لها دور في تنظيم العلاقة بين الشعب والحكومة. وبحكم ذلك اصحبت الأحزاب السياسية في الوقت الراهن قوام النظم السياسية الديمقراطية الحديثة، وهي تقوم بدورها من خلال مجموعة وظائف مهمة من بينها: التنظيم الفكري، والاتصال، وتأهيل الناخبين للمشاركة بالحياة السياسية، وتنظيم المشاركة السياسية من خلال تعبئة الجماهير^(١٦). وهذه الحالة لم تكن بالحديثة بل لها امتداد تاريخي عميق. اذ كانت التنظيمات الحزبية - وان لم تكن تسمى بهذه التسمية - تعكس واقع العملية السياسية في كل زمان ومكان عبر قيامها بمنح ادوارا للشعب في ان يمارس سلطته من خلال تنظيمات تنشأ لهذا الغرض، وبحكم اختلاف قناعات المنظمين لها نجدها تشهد حالات تنافس كبير وفي وضع تكون فيه اقرب الى الصراع فيما بينها منه الى التعاون لخدمة غايات انتخابية محددة^(١٧).

بمعنى آخر تعد التعددية الحزبية مهمة لأنها تُسهم في تحديد خيارات الفرد العقلانية حينما تحول برامجها ومشروعات عمل تترجم الى ارض الواقع او قد تسهم في الوقت عينه في تعقيد تلك الاختيارات حينما توجه عملها خدمة لمصالحها او لفئة محددة بعينها^(١٨). وحسبنا بتجارب عمل الاحزاب في دول العالم الديمقراطية المختلفة التي تمثل ادلة عملية والعراق - الذي شهد تعددية حزبية بفضل عملية التحول الديمقراطي - ليس بعيدا عن ذلك خاصة في الفترة التي اعقبت سقوط النظام السياسي البائد على يد قوات الاحتلال في عام ٢٠٠٣. ومن ثم مثلت الاخيرة بداية تجربة لتحول تاريخي في نظام الحكم من نظام الحزب الواحد المتسلط الى نظام التعددية الحزبية التي سمحت الى الاحزاب في ممارسة نشاطها بحرية تامة. وهنا شهدنا تصدي عدد كبير من الأحزاب للحياة السياسية والتي وصل مئات من التشكيلات التي تنوعت ما بين حزب وحركة وتنظيم وغيرها منها ما كان موجوداً ومنها من تشكل حديثاً. وقد قامت كلا منها بممارسة ادوارها عبر وظائف ترى فيها تجديراً لوجودها في الواقع الديمقراطي الجديد وتتحدد اولوياتها من خلال اهتمامها ببلورة المسائل التي تحدد اليات عملها في توجيه الرأي العام وتجميع المصالح وتمثيلها بما يتفق او يقف بالضد من عمل السلطة السياسية الحاكمة^(١٩)

لذلك من الناحية السوسيولوجية لم تكن الاحزاب السياسية العراقية بمستوى المؤسسات التي لها الدور المهم في تشكيل نظام الدولة التي تحقق الرفاهية الاجتماعية لشعبها بل ولم تكن مؤسسة ايدولوجيا تحظى بدور الناظم لان تكون من دعائم النظام الديمقراطي الذي يقر اولا وقبل كل شيء بوجود الاحزاب السياسية وحرية عملها وتحقيق رغبات جماهيرها كأولوية تتطلبها مقتضيات العملية الديمقراطية^(٢٠). وهنا يتضح ان خيارات الفرد العراقي تعوقها التعقيدات اذا ما اخذنا بثبات فكرة ان التعددية الحزبية يجب ان تثبت وقع تأثيرها في نفوس افراد المجتمع بما تحققه له برامج تتفق ورغباتهم وهذا جوهر ما يميز الحياة السياسية في الانظمة الديمقراطية، ما عدا ذلك أن لا ديمقراطية حقيقية دون عمل الاحزاب السياسية لصالح الناس الذين يمنحوها الشرعية في العمل والتعددية في الوجود وهذا يعد عاملاً مهماً للقول ان دعم الجماهير للأحزاب السياسية هي الطريق الموصل إلى ديمقراطية الحكم للشعب^(٢١).

من جانب آخر ترشدنا السوسيولوجيا السياسية ان ضرورة التعددية الحزبية للديمقراطية تأتي من المزايا التي تحققها هذه الاحزاب السياسية، من كونها تقوم بتنظيم الافكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة خدمة للصالح العام، وتقوم كذلك بتوجيه الفنيين لتحقيق تلك المبادئ والافكار، وتساعد النخب على تكوين آرائهم السياسية، ومن ثم تكون رأي عام وطني يعضد من دورها - اي الاحزاب - من الوقوف حائلاً دون استبداد الحكومة ومنعها من عدم التسليم بالتداول السلمي للسلطة^(٢٢). واليوم وبعد أكثر من عقدين على سقوط الأيدولوجيا البعثية، لم تتشكل أحزاب لها مهمة التفكير بالشأن العام وتملأ الفضاء السياسي الليبرالي

الذي بات يعرف بالعملية السياسية التي شكلتها ارادات العراقيين بمختلف مرجعياتهم، بل الواقع يؤكد ان هناك أحزابا وكثلا وقوى سياسية تعتمد أفكار سياسية وإدارية وتنظيمية واهية مصلحة وغير عملية بعيدة عما يفكر به الفرد العراقي بشكل عام، واخذت تعمل بكل قوتها في طرح نفسها في ثلاثية بديلة عن مفهوم واحد للمواطنة هي ثلاثية الشيعة والسنة والکرد. ونتيجة لذلك، وصل الوضع السياسي في العراق إلى طريق مسدود لم يستطع تجاوزه وذلك رغم محاولات الترميم والإصلاح وإعادة البناء، وبأن ضعف الدولة مع سلسلة الاحتجاجات العارمة لكن مع ذلك يبقى المواطن العراقي مأزوم بفعل التعقيدات التي نتجت عن التداعيات الخطيرة للسياسية الحزبية التي لم تزل تسترشد بفرص الخلاص عبر تبنيها طرقا أكثر غموضاً للتقدم والاستقرار^(٢٣).

وعلى وفق ما تقدم نلاحظ ان الاحزاب السياسية في العراق تفتقد الى الايمان بجدية عملية التداول السلمي السلطة كطريق يمنع اللجوء في المستقبل القريب الى الوسائل الغير السلمية كـ (الانقلابات عسكرية ، ثورات، حركات التمرد) ومن ثم تقع على عاتق الأحزاب الحاكمة تعزيز الديمقراطية وترسيخها من خلال تقبل نتائج الانتخابات مهما تكن وتلتزم بها والسماح للأحزاب الفائزة بالانتخابات بتولي السلطة كخطوة أولى لإصلاح النظام السياسي وضمانة لاستقرار وتطور المجتمع مع التسليم بمبدأ الفصل بين السلطات كأساس للمشروعية السياسية^(٢٤)، وهذا ممكن في العراق فـ دستور ٢٠٠٥ أشار إلى مبدأ الفصل بين السلطات وبشكل صريح في نص المادة (٤٧) إذ جاء فيها " تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، تمارس اختصاصها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات "^(٢٥). وهنا تتحقق مصداقية تطبيق القانون على الجميع واحترام المبادئ الديمقراطية التي تشجع الانتقال السلمي للسلطة بين الأحزاب السياسية خاصة بعد إعلان نتائج الانتخابات مباشرة إذ تقوم الأحزاب الفائزة بشغل المناصب السيادية وتشكيل الحكومة ، أما الأحزاب الأخرى فتقوم بدور المعارضة وكسب الرأي العام ومحاولتها للوصول إلى الحكم في الانتخابات المقبلة دون تعريض مؤسسات الدولة لأي خطر آني او مستقبلي وهذا يعد من اهم مقتضيات العملية الديمقراطية التي تكسب الفرد الثقة بواقع النظام السياسي الذي يتحرك ويتفاعل ضمن محيطه^(٢٦). وهو ما نفتقده في العراق على مدى قرابة العقدين من الزمن فبالرغم من موجهات النظام السياسي العراقي قد اصبحت ديمقراطية واتاحت العمل الحر للأحزاب السياسية وفق نظام التعددية، واصبح الفرد العراقي مع بداية التغيير يتحرك ضمن فضاءات سياسية متعددة املا منه أنه اصبح فرداً عقلانيا فاعلا في الحياه السياسية خاصة مع مشاركته النشطة في الانتخابات والتصويت على الدستور لعام ٢٠٠٥، لكنه اصطدم بمعوق عقيم عقد من فاعلية تلك المشاركة والذي تمثل بقناعة ترسخت لديه يوما بعد يوم وهو ان هذه الاحزاب لا تعمل للمصلحة العامة وانما تعمل لمصالحها الخاصة بعدما احكمت قبضتها على

مؤسسات الدولة العراقية بمعنى آخر أصبح المواطن العراقي مقتنعا ان البرامج الحزبية كانت مثالية طوباوية وخيالية ولا تكن لها الجدية في خدمة عموم ابناء المجتمع العراقي وبذلك فقد المواطن الثقة بعمل هذه الاحزاب وعقدت من خياراته العقلانية لعملية الانتخاب واختيار الطرق التي يجب ان تدار بها الدولة وعند قراءة وهذا التعتقد نرى انه يرجع الى عدة امور رئيسة منه.

اولا/ قيام الأحزاب السياسية بتدعيم مكاسبها الخاصة.

ان لكل حزب ايدولوجيا كاشفة عن برامجه التي تختزل مجموعة من الاهداف والرؤى التي يسعى الى تحقيقها من خلال المشاركة بالسلطة بما يتفق والاهداف والمصالح العامة للمواطن. لكن الواقع العراقي تثبت ان التجربة الحزبية فيه كانت مريرة، خاصة وان هذه الأحزاب السياسية تنقصها الخبرة في تدبير شؤون الحكم، إذ لم تستطع أن خلق الثقة مع قواعدها الشعبية ولم تتواصل فعليا في خدمة جماهيرها بل عكفت على تأمين مصالحها الشخصية وفق مبدأ التنافس بينها بعيدا عن الايمان بفكرة التداول السلمي للسلطة وهو ما تسبب بمشكلات وصراعات انعكست سلبا على واقع عموم المجتمع العراقي بكافة اطيافه فاصبح المواطن العراقي بعيدا عن المشاركة في ادارة امور الحكم^(٢٧).

مما تقدم نثبت ان المكاسب الحزبية وطريقة تغليبها وتوليها على حساب المصلحة الجمعية للشعب العراقي حد من اختيارات الفرد العقلانية وهذا ادى الى ضعف الاحساس والانتماء للوطن ومن ثم فلا مجال لتثمين الديمقراطية العراقية والمشاركة الفردية الفاعلة فيها مع توجه حزبي يدفع هذه للاهتمام بالمصالح الشخصية وتسخير كافة قدراتها من اجل تدعيمها حتى وان تطلب ذلك السير بعيدا عن ايدولوجياتها والشعارات التي انطلقت على اساسها خدمة للصالح العام. وبذلك اصبح المواطن العراقي يرى ان مصلحته ذات بعد طوباوي خاصة مع غياب الخطط الاستراتيجية التي تلبى تطلعاته في حراك جميع الاحزاب العراقية. بل وتيقن ان هذه الاحزاب هي ادوات تسعى للوصول للسلطة من اجل تحقيق مغام ومكاسب شرعتها وفق مبدأ التنافس اللامشروع ما بينها حتى وان كان ذلك على حساب الفرد العراقي الذي اصبح لا يثق بها، ما افقد الاحزاب القدرة على التعبئة الجماهيرية التي تعتبر من اهم دعائم الاحزاب للوصول الى السلطة وبالتالي اصبحت السعي من اجل تدعيم المكاسب الخاصة للحزب تعتبر احد التعقيدات الاختيار العقلاني للفرد العراقي الذي يلقي العراقيون باللوم بشكل كبير على الاحزاب السياسية ومبدأ تقاسم السلطة التي تقوم على اساسه الحكومة وعلى أعضاء النخبة السياسية الذين اصبحوا بفضل ذلك المبدأ نخباً تعمل لكسب المال على حساب عموم العراقيين^(٢٨)

ثانياً: نقص الخدمات العامة في المجالات كافة.

شهد العراق على مدى العشرون عاماً التي تراكمت والنظام الديمقراطي العديد من النزاعات والصراعات الحزبية التي كان من شأنها استدامة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، فاصبح المواطن العراقي يعيش تحت ضغط التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية الخطيرة والتي تركت آثاراً سلبية على القطاعات كافة وفي مقدمتها قطاع الخدمات. ومن ثم لم تكن الاحزاب العراقية التي كانت المتسبب الاول في ذلك تعمل على ممارسة دورها في صنع القرار السياسي نحو في عملية رسم السياسة العامة الذي يخدم قطاع الخدمات، بل على العكس من ذلك عمل التوجه الحزبي على تقوية النزعة السياسية بتوجيه العمل الحكومي باتجاه سلبي لا يراعي المصالح الوطني^(٢٩). بمعنى اخر ان اهتمام الأحزاب السياسية بتدعيم مكاسبها الخاصة ادى بقطاع الخدمات الى ان يكون مهدوراً بكافة جوانبه بفعل السياسات المغلوطة والحلول الترقيعية التي ادت الى تضخم الفساد المالي والاداري مع تراجع واضح في قطاع الخدمات والذي يعد مطلباً شعبياً يثبت قوامة العملية السياسية الديمقراطية والأسس الصحيحة لممارستها والتي تؤدي بالنهاية الى تعزيز حالة الثقة بين الأحزاب وأفراد المجتمع^(٣٠).

وفي ظل توجه الأحزاب السياسية العراقية الحالية للسير نحو عدم إمكانية بناء وحدة وطنية وابتداع المشكلات التي تعكر صفو الحياة السياسية^(٣١). سيبقى قطاع الخدمات في تراجع كبير خاصة في ظل ضعف المؤسسات السياسية الرقابية والهيئات العامة التنفيذية المعنية بذلك، مع تعمد مقصود عجز الاداء التشريعي في سن قوانين تلزم الحكومة بذلك وهذا ما يؤثر الى استمرار غياب الخدمات وابدالها بالمحاصصة السياسية كحق في توزيع الموارد بين قيادات الاحزاب بعيداً عن التفكير بما تقدمه تلك الخدمات من رفاهية للمواطن العراقي الذي يعي حجم التمويل المالي المرصود لها في كل موازنة وما يقدم له لا يرتقي الدعم والمالي الذي يدعم من مكاسب الاحزاب لخاصة على حسابه^(٣٢).

ثالثاً / الاغتراب السياسي والاجتماعي للمواطن العراقي

يعد اغتراب المواطن العراقي من اهم افرزات سلبيات التجربة الحزبية في العراق، وهذا يرجع الى شعوره بعدم اشباعه للحاجات الاجتماعية والنفسية وبالأمن والاطمئنان وبالطموح والتوقعات، وبالمكانة الاجتماعية التي تليق به. ومن ثم فالمواطن العراقي اقرب من غيره الى تشخيص تعريف الاغتراب على انه شعور الفرد بأنه مغترباً عن المجتمع الذي نشأ وترعرع فيه بسبب نقص في اشباع الحاجات الاساسية التي يتطلبها عيشه الكريم^(٣٣). ومن ثم فهناك ثمة شعور من قبل المواطن العراقي بمصادقية ما يمليه الاغتراب بعدم انتماء الفرد الى وسطه الاجتماعي لوجود مجموعة من الحواجز واذا حاول في تخطي هذه الحواجز واجهته مجموعة من

العوائق التي تجعله غريب دائماً فهو يعيش في ظل ظاهره مرضيةً يراها "كارل ماركس" تجعل الفرد يفقد فيها نفسه ويصبح غريباً أمام نشاطه وأعماله ويكاد يفقد إنسانيته^(٣٤).

أضف الى ذلك ان احد اهم مظاهر اغتراب الفرد العراقي عن المشهد السياسي والاجتماعي هو ان الاحزاب السياسية تضع عقبات كالدفاع عن الفاسدين وحمائهم والبقاء على نفس الاشخاص الممثلين لها وغيرها وهذا بحد ذاته يعد عقبة كؤود أمام الراغبين في المشاركة السياسية وما يدفعهم الى يؤدي إلى الابتعاد عن الممارسة السياسية، وبالتالي تظهر أزمة المشاركة السياسية لان المواطن العراقي اصبح في حالة اغتراب سياسي حينما يرى ان هناك عجز حزبي يقيد المشاركة السياسية من خلال الانتخابات ودورها في تغير الواقع^(٣٥).

ومن ثم فاغتراب المواطن العراقي يعد سببا لتعدد خياراته ان العقلانية في التغيير عن طريق الممارسة السياسية، وهذا ما دفعه في احيان كثيرة الى الاضطرار الى استخدام طرق اخرى من اجل التأثير على تلك الاحزاب عبر الاحتجاجات والتظاهر السلمي من اجل تكوين مساهمة فعالة تحد من سطوة تلك الاحزاب. لذلك قيل ان الاغتراب كان سببا فقد لتأزم المشهد العراقي واندلاع حركات احتجاج كثيرة بسبب فقدانته لعراقيته ومكانته الاجتماعية التي تليق به ومن ثم كان لابد من مساءلة النظام السياسي عن ما يعزز قيمته كفرد فاعل في نظام ديمقراطي مثل سوء الخدمات، والفساد السياسي، والمحاصصة الطائفية المتمترسة بالدين، ومن ثم مثل الاغتراب عاملا لتحفيز الذات العراقية للابتعاد عن السياسيين والنأي بفرق الهويات الفرعية للتغطية على الفشل السياسي والإداري والخدمي والأمني والاقتصادي الذي تعيشه الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣^(٣٦).

رابعا/ضعف التوجهات الشعبية نحو القيادات السياسية والحزبية.

الملاحظ ان المواطن العراقي بما يملكه من تجربة عقدين من الزمن لديه دراية ان الاحزاب السياسية اهتمت بمصالحها ومكاسبها الخاصة بل ولديها انطباعات سلبية تجاه كل يطمح اليه من تامين متطلباته الاساسية في العيش الكريم. وهذا ما ادى به الى النفور السياسي منها واصبحت علاقته بها مبنية على التعارض السياسيين وهذا يرجع الى ان القيادات الحزبية/السياسية عملت من الديمقراطية ميدانا يبرز الهويات الفرعية "الطائفية، القومية، العرقية، المصلحية، الفئوية" كمقدمة لتحقيق المصالح لفئة على حساب اخرى، وهذا بحد ذاته يمثل امر عقيما في ابراز الفواعل المجتمعية فيه بنفس القوة وهنا اخذت هذه الأحزاب تعلن برامجها بصيغة دينية، وقبلية - عشائرية، ومصلحية فئوية تعبر عن مصالح جماعات معينة فقط، وأحزاب قومية، وأحزاب اقتصادية، حتى أصبحت التجربة السياسية والساحة السياسية، حزبية بحتة تسيطر قوضت مسارات العمل الجاد على بناء الدولة الموحدة الضامنة لتفاعل افرادها بناء على هوية

المواطنة الجامعة العابرة للهويات الفرعية، ومن ثم أصبحت قيادات الأحزاب تدفع باتجاه هدف لا يسعى إلى تحقيق "النفع العام" وإنما تحاول ترسيخ مصالحها الخاصة والمحافظة على مكانتها في النظام والساحة السياسية، متجاوزة كل الاعتبارات، حتى مع تراجع أساس شرعية ومشروعية وجود هذه الأحزاب وهو (الرضا والقبول الشعبي). وهذا يعد أحد أسباب ضعف التوجهات الشعبية لتأييدها وانتخاب ونصرة برامجها، بل بدأ الجمهور العام يتضاءل والكتلة الصوتية بدأت بالتنازل ما يعني تدني مستوى المشاركة السياسية. وبالتالي أصبحت خيارات الفرد العراقي العقلانية معقدة مع حالة حزبية تسيطر على الجميع^(٣٧)

المبحث الثالث: الوسائل الكفيلة لتعزيز الاختيار العقلاني للفرد العراقي في ظل تعقيدات التعددية الحزبية والسياسية.

إن حل اشكالية تعقيدات الفرد العراقي العقلانية نتيجة لمخرجات التعددية الحزبية التي قوضت من أهدافه وطموحه نحو الأفضل والدفع بها نحو مسارات عملية تعزز من فاعليته في التغيير البرامجي والتكفي المنشود قد يكون من خلال التماس وتوظيف سبل علاج عملية في هذا المجال والتي تتمثل بالآتي:

اولاً/ بناء التحالفات

ويشير بناء التحالف الحزبي ضمنا إلى العملية التي تعمل من خلالها الأحزاب السياسية سويا بهدف تحقيق الغايات المنشودة نفسها بما يخدم مصالح القاعدة الجماهيرية وليس المصلحة الخاصة للأحزاب فحسب كما هو الحال في الأحزاب العراقية. وهنا يجب أن يكون التحالف بين القيادات السياسية التي الممثلة لتلك الأحزاب وبين القواعد الجماهيرية قائم على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع بصورته الكلية. وهذا يتطلب قبل كل شيء بناء جسور من الثقة والمصادقية، بالإضافة إلى التفاعل المستمر من قبلهم في تحقيق احتياجات وتطلعات الشعب. ولكي يتحقق هذا الأمر لابد على الأحزاب أن تلتزم المصادقية طريقا في كشف حقيقة أدوارها وما يعتريها من صعوبات قد تحول من الوصول إلى أهدافها للجمهور، مع الأخذ بنظر الاعتبار تقديم برامج وخطط عملية قابلة للتنفيذ بشكل واضح وشفاف لتجنب خلق الشكوك حول النوايا التي تعتبرها القواعد الشعبية غير سليمة^(٣٨). وهذا الأمر سيزيد مستقبلا في أن تكون خيارات الأفراد عقلانية في المشاركة السياسية في القضايا الخاصة بدعم تلك الأحزاب وتحركاتها، بل وسيصبح هذا الطريق مقوما أساسيا لتأصيل التنشئة السياسية الهادفة إلى غرس ثقافة وتيار سياسي جديد في المجتمع يدعم من خيارات التعددية الحزبية وتوعية الرأي العام أن الأحزاب هي من أهم مقتضيات العملية الديمقراطية بل وسيكون لوسائل الإعلام المختلفة لاسيما الجديدة أسهاما كبيرا في تطمين القواعد الشعبية الأحزاب عاملا مهما في بناء مجتمع ديمقراطي يستوعب جميع الاختلافات العرقية والاثنية والطائفية وغيرها. وهذا ممكن عندما يشعر المواطن بأن هنالك أحزابا تعمل على وفق مبادئ تعزيز المواطنة بدل الانتماءات والهويات الفرعية وتعمل

من اجل مصالح قواعدها الشعبية. فملاحظتهم لطريقة ادارة الدولة من قبل هذه الاحزاب على وفق التداول السلمي للسلطة و تعزيز الحقوق الاساسية للمواطنين والعمل على حل مشكلات المواطن اليومية لا يمكن الا من خلال بناء تحالف حزبي يأخذ بنظر القضايا التي تهم المواطنين قبل كل شيء كتحسين الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الصحة، التعليم) ومحاربة الفقر والبطالة وتوجيه جزء من جهود التحالفات إلى مشروعات تنمية تلامس حياة الناس بشكل مباشر وهذا سيعزز من خياراته العقلانية حول جدية المشاركة السياسية ودعم الاحزاب القريبة من توجهاته المجتمعية الانية والمستقبلية^(٣٩). وهذا يتوافق تماما مع مايراه كولمان حينما اكد ان المواقف/السلوكيات الاجتماعية للأفراد في مؤسسات وبنى المجتمع وفي كافة مناحي الحياة ومنها السياسية ستكون ايجابية، ومن ثم ستتأثر خيارات الأفراد بإيجابية الأعراف الاجتماعية، وضغط الأقران، والرغبة في محاكاة القادة، وغيرها من التأثيرات الجماعية نحو تبني خيارات عقلانية في المشاركة السياسية والاختيار خيارات التصويت بما يتوافق ومصلحتهم العامة^(٤٠).

ثانيا/ الثقة السياسية والاجتماعية

يُعد مفهوم الثقة من المفاهيم الهامة التي تناولها جيمس كولمان في قراءته لمفهوم رأس المال الاجتماعي وهو يعتبرها أحد أهم مؤشرات، وذلك لمالها من أهمية وأثر في ربط الفرد بشبكة علاقات تمكنه من تحقيق مغانم اجتماعية جمعية. فتعتبر الثقة الاجتماعية احد العناصر القوية للعبقرية التي تحافظ على الديناميكية الاقتصادية وأداء الحكومة ، وهي من تزيد التعاون، فكلما زاد مستوى الثقة داخل المجتمع زاد احتمال التعاون، ومن ثم فالتعاون نفسه يولد الثقة، ومن ثم فهو مؤشر دلالة على استمرار لفاعلية رأس المال الاجتماعي وجزء مهم لتفسير نجاح مؤسسات الدولة ومنها الاحزاب السياسية المعنية بكسب الثقة مع القاعدة الجماهيرية المهمة لعمل الأحزاب^(٤١). ومن ثم فالثقة يبدو انها نتاج ثبات قواعد المعاملة بالمثل و تسهيل التعاون، وقاعدة المعاملة بالمثل هي عنصر منتج لرأس المال الاجتماعي وان انخفاض الثقة بين مؤسسات الدولة والاحزاب السياسية والقاعدة الجماهيرية تؤدي الى العزوف عن المشاركة والانخراط في العملية السياسية ، مايعني الحالة الطبيعية لانخفاض رأس المال الاجتماعي وبالتالي تؤثر سلبا على عملية الاختيار العقلاني لدى الفرد. لذا فالعلاقات الاجتماعية بين الافراد والاحزاب السياسية يجب ان تقوم على الثقة المتبادلة بين الطرفين لانها تعطي قيمة للترابط الاجتماعي وللعلاقات الاجتماعية في عملية الاختيار لدى الافراد^(٤٢).

وعليه يمثل ان الرضا بين المواطنين ومؤسسات الحكم ومن ضمنها الاحزاب السياسية هو أحد أهم المؤشرات على الثقة والعلاقة الجيدة بين الطرفين. ويتخذ مؤشر الثقة أشكالا متعددة بحسب واقع مجتمع كل دولة. ففي الدول المستقرة يشير مصطلح "الثقة الاجتماعية و السياسية" إلى الدرجة التي يتوقع من خلالها

المواطنون أن تتفق مخرجات الحكومة مع طبيعة القرارات والسياسات التي تطبقها على وفق رغباتهم ، أي أن المواطنين يرغبون في قيام الحكومة بتوفير الأمان والرفاهية لهم، على أن يتم ذلك في ظل الالتزام بالأخلاقيات والمبادئ العامة وبالعكس بالنسبة للدول غير المستقرة^(٤٣). لكن معيار الثقة قابل للتغير في الدول الديمقراطية مع تغيير الحكومات أو استمرارها في الحكم، مع مشروطية تبدل خططها. وهذا سيكون دليل على تحقق الثقة السياسية عندها يشعر المواطن أن الحكومة وصانعي القرار بصفة عامة والقادة السياسيين بصفة خاصة يوفون بوعودهم، ويتسمون بالفاعلية والنزاهة والأمانة^(٤٤).

لذلك تعدّ تعزيز الثقة بين الأفراد والأحزاب السياسية أمراً جوهرياً لضمان اتخاذ قرارات التي تعكس تطلعات المجتمع وتخدم المصلحة العامة. فالثقة المتبادلة تُسهم في تعزيز الحوار البناء، وتقليل التوترات، وخلق بيئة سياسية قائمة على الشفافية والمصادقية. فعندما تكون الثقة راسخة، تصبح القرارات أكثر قبولاً لدى الجميع، مما يعزز الاستقرار السياسي ويعزز المشاركة الفاعلة في العملية الديمقراطية. لذا، فالعمل على بناء هذه الثقة من خلال الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والانفتاح على الحوار الصادق يُعدّ ضرورة لضمان مستقبل سياسي أكثر استقراراً وعدالة مما يسهم وبشكل فعال في عملية الاختيار العقلاني لدى المواطنين.

ثالثاً/ تشكيل معايير الاجتماعية .

يقصد بالمعايير الاجتماعية بأنها مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع. ويرى كولمان ان لها اهمية كبيرة في تشكيل السلوك الاجتماعي خاصة في المجتمعات المتعددة. فهي عملية ديناميكية تتأثر بعدة عوامل، مثل الثقافة، والقيم المجتمعية، والمصالح السياسية. ولها دور تشكيل التفاعلات الاجتماعية بين الافراد ومؤسسات الدولة ومنها الاحزاب السياسية. فكلما زاد هذا التفاعل الاجتماعي زادت الفرصة في تكوين وتطوير معايير مشتركة تنظم سلوكهم وتفاعلاتهم. ومن ثم لها اثر فاعل في تحديد كيفية تفاعل الأفراد مع الأحزاب، وكيف تتصرف ان تتصرف الأخيرة في المشهد السياسي. وبناء عليه فالمعايير الاجتماعية تعد وسائل ضبط لها دور في تحفيز الأفراد نحو تحقيق الاهداف من خلال التعاون والابتكار وتدفعهم إلى بذل كل مجهوداتهم من أجل تحقيق النجاح وبناء سمعة جيدة، وتحقيق الرضا لكل المعنيين داخل هذا التفاعل مع مؤسسات الدولة المختلفة منها الاحزاب السياسية لانها تحدد مقبوليتهم من عدمها^(٤٥). وهنا نتفق وفكرة ان المعايير الاجتماعية هي مقياس للعودة في إصدار الأحكام، فبإمكانها أن تظهر في شكل معايير مرجعية تنظم بصرامة سلوكيات الأفراد والاتجاهات المتبادلة في ما بينهم في الحاضر ومعايير فكرية مثالية لسلوك الناس في المستقبل^(٤٦). لذلك تعد المعايير ضوابط يتم النظر إليها من طرف الفرد أو المؤسسة على أنها ذات أهمية كبيرة تربط كل من الأفراد و المؤسسات مع بعضهم البعض ولها دورا كبيرا في إدارة العلاقات الإنسانية داخل المجتمع سواء بين المرؤوسين والرؤساء أو بين المرؤوسين فيما بينهم،

ومن ثم فإنها تلعب دوراً حاسماً في تنظيم العلاقات الاجتماعية وتعزيز التعاون بين الأفراد، وتنظيم السلوك للقائمين على إدارة الشأن العام سياسياً والحكم عليهم للتصرف لما هو مقبول اجتماعياً، وبما يعزز النظام والاستقرار، وعليه تعد المعايير الاجتماعية ضابطة لواقع العلاقات الانسانية من حيث الانصياع للقوانين والأنظمة من أجل تحقيق الاهداف^(٤٧).

وبذلك تعد المعايير الاجتماعية منتجة لعمليات الاجتماعية. تعزز ثقافة الحوار السياسي وتنشئ منصات حوار وطنية تجمع بين القواعد الجماهيرية و الأحزاب لمناقشة القضايا العامة بعيداً عن الصراعات الطائفية أو الفئوية . وتضبط السلوك السياسي من خلال المساءلة المجتمعية لتكون وسيلة ضغط على الأحزاب التي تسوء استخدام السلطة و تمنع العنف والخطاب التحريضي ونشر ثقافة محاسبة الأحزاب من خلال التصويت الواعي في الانتخابات ، بحيث يتم معاقبة الأحزاب الفاسدة عبر صناديق الاقتراع^(٤٨).

رابعاً/ رأس المال الاجتماعي .

فهو يشير رأس المال الاجتماعي إلى الشبكات الاجتماعية والمعايير والثقة التي تسهل التعاون بين الأفراد لتحقيق أهداف مشتركة. كما ان له دوراً أساسياً في توجيه سلوك الأفراد، إذ يؤثر على عملية اتخاذ القرار والاختيار العقلاني للفرد تجاه الافراد الاخرين او المؤسسات الفعلة في المجتمع ومن ضمنها الحزب السياسي أو الممثل عنه^(٤٩). ومن ثم فهو يساهم في تشكيل تصورات الأفراد وتعزيز قراراتهم بناءً على الروابط الاجتماعية والثقة المتبادلة والتفاعلات الاجتماعية، وهو ضروري للتنمية المستدامة فمن خلاله يمكن تسهيل عملية التعاون داخل المجموعات، لتحقيق منافع متبادلة في الميادين الاجتماعية كافة^(٥٠). أي بمعنى ان له دور جوهري في الحياة السياسية و الاجتماعية. فالعلاقات الاجتماعية الناتجة عنه هي من تحفز مساهمة المؤسسات كافة في المجتمع على تحقيق المصلحة العامة. لذلك فان بناء راس مال اجتماعي لن يكون سهلاً، ولكنه مفتاح النجاح للديمقراطية و للاختيار العقلاني للفرد^(٥١).

وهنا نتفق والقول إن اكتساب الرأس المال الاجتماعي يتطلب ترويضاً وتعوداً على الالتزام بالمعايير الأخلاقية للمجتمع ، كما يتطلب في السياق ذاته اكتساب مجموعة من الفضائل الأخلاقية مثل الإخلاص والأمانة والجدارة بالثقة، ثم تبني الجماعة جملة من المعايير المشتركة ، قبل أن يصبح بالإمكان تعميم الثقة بين أعضائها^(٥٢). إذ تعتبر المجتمعات التي تمتلك ثقة مجتمعية أكثر، تنتج رأسمالاً اجتماعياً أكبر. ومن خلاله يكون المجتمع أكثر استعداداً لتحقيق التقدم و التنمية^(٥٣). وهو في هذا المجال يحتاج الى مؤشر الثقة الاجتماعية التي تُعد عنصراً أساسياً في تحديد درجة التفاعل بين الأفراد ومدى تأثيرهم على بعضهم البعض في اتخاذ القرارات السياسية وتساعد في تكوين معايير وقيم مشتركة تؤثر على خيارات الأفراد داخل النظام المؤسساتي بشكل عام و بشكل خاص الحزبي ، حيث إن القيم السائدة تحدد مدى تقبل الأفراد لأيديولوجيات

ويرامج معينة. فالشبكات الاجتماعية الممثلة لرأس المال تلعب دورًا رئيسيًا في تسهيل تدفق المعلومات السياسية وتعزيز الوعي السياسي بين الأفراد، مما يساهم في تشكيل قراراتهم الانتخابية^(٥٤).

خامسًا/ الأشخاص الطبيعيون والفاعلون المتحدون .

يمثل هذا المؤشر عند علماء الاجتماع المهتمين بدراسة العلاقة بين الأفراد (الأشخاص الطبيعيين) والكيانات الجماعية (الفاعلون المتحدون) قضية هامة في نظرياتهم الاجتماعية ، اذ سعوا لمعرفة الآلية التي يتم التفاعل بها بين الافراد و المؤسسات في الهياكل الاجتماعية المختلفة، التي تعبر احد مصادر المنتجة لراس المال الاجتماعي . فالأشخاص الطبيعيون هم افراد يتخذون قراراتهم بناء على مصالحهم الشخصية ولكن ليس بمعزل عن محيطهم الاجتماعي بل متأثرين بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيتصرفون في إطار شبكة من العلاقات الاجتماعية تؤثر في خياراتهم وسلوكهم لذلك يسعون إلى تعظيم منفعتهم الشخصية ولكن في سياق مجتمعي منظم^(٥٥). حيث يتفاعلون مع الآخرين لتحقيق أهدافهم التي هيا بدورها تصب في المصلحة العامة لأفراد المجتمع وهذا ما يمكن ان نسميه بالمواطنة الفعالة التي تحمل في ثناياها المسار والاتجاه الصحيح لتحقيق التنمية في العراق ، لأنها تعتبر عهد شرف بين الشعب بعضهم مع بعض ، وبينهم وبين المؤسسات الحكومية التي من دونها لا يستطيعون الافراد الانخراط في العمل المثمر ، والسعي الحقيقي إلى النجاح والتطور ، فلن تتحقق تنمية مهما كانت الجهات التي تقف وراءها وتدعمها^(٥٦). فالفاعلون المتحدون هم كيانات جماعية يتصرفون كوحدة واحدة في اتخاذ القرارات ويمتلكون شخصية اعتبارية تجعلهم قادرين على التصرف كأفراد مستقلين في بيئات اجتماعية واقتصادية معينة مبنية وفق اختياراتهم العقلانية التي تساعدهم على تحقيق الاهداف الجماعية من اجل تحقيق المصلحة العامة فتعتبر هيا الدافع والمحرك الأساسي لنشاط هذه الكيانات حيث يجب ان لا تقوم هذه الكيانات على اساس الهيمنة والاهتمام بمصالحها الخاصة ، فمصالح المجتمع ككل أسمى وأرفع شأن من مصالح المؤسسات و الافراد لذلك عندما يلتبس الفرد هذا الشيء من قبل هذه الاحزاب سيجعل اختياره اكثر عقلانية فيصبح اكثر فعالية داخل المجتمع^(٥٧).

الخاتمة.

تعد التعددية الحزبية إحدى الركائز الأساسية للأنظمة الديمقراطية، التي تتيح للأفراد مجموعة واسعة من البدائل السياسية العاكسة للاختلافات الأيديولوجية والمصلحية داخل المجتمع. حيث تعمل على تعزيز عملية الاختيار العقلاني، فيتمكن الأفراد من تقييم الخيارات استناد إلى معايير موضوعية تتماشى مع مصالحهم العامة وتفضيلاتهم الا ان التفاعل بين التعددية الحزبية والسلوك الانتخابي للفرد العراقي لا يخلو من تعقيدات ومعوقات اثرت على الاختيار العقلاني لدى الفرد فقد اثرت عوامل جمه على الفرد من بينها طبيعة الحملات الانتخابية، ومستوى الاستقطاب السياسي، اضافة للتأثيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي عملت

التعددية الحزبية على تدعيمها من اجل مصالحها الخاصة . وبذلك اصبح الفرد اقل قدره على اتخاذ قرار نتيجة تعقيد المشهد السياسي مما لا شك فيه ان التعددية الحزبية قد أحدثت جملة من الآثار السلبية والمخاطر الكارثية التي أثرت على الفرد العراقي فتتشظت ولاءات الافراد فيها بعيدا عن ما تختزله ثقافة المواطنة الواحدة من هوية جمعية داعمة لمجتمع عراقي موحد واندفاعهم بدلا نحو الانتماء الى الثقافات الفرعية سواء كانت طائفية ام عرقية ام قومية بحجة أنها الضامنة لمصلحة كل مكون على حساب اخر، وبذلك اضحت التعددية الحزبية الذي تديرها نخب سياسية هادفة الى حماية مصالحها على حساب الوطن الواحد الى تغذية تلك الولاءات على حساب الانتماء الوطني من الاسباب الرئيسية التي اثرت على الاختيار العقلاني للفرد العراقي.

المصادر.

١. أبو يزيد علي المتيت ، النظم السياسية والحريات العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ط٤، ١٩٨٩
٢. احمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٩
٣. احمد زايد وآخرين ، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى ، الطبعة الأولى ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٦
٤. أحمد سعيقان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط٢، كتبة لبنان ناشرون، بيروت ، ٢٠٠٨
٥. احمد عقيل رشيد ، اشكالية الاحزاب السياسية في تطور وظائفها وتقويم دورها ومهامها ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢٢
٦. أحمد محمد الزعبي ، أسس علم النفس الاجتماعي ، دار زهران للنشر ، عمان. الأردن ، ٢٠١٠
٧. احمد يوسف احمد ، الشفافية والمصادقية في العمل الحزبي مقارنة نظرية وتطبيقية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٥
٨. اسماء بن تركي ، بلقاسم سلطانية ، الفعالية التنظيمية في المؤسسة مدخل سوسيولوجي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣ ، ص ٧١.
٩. اسماعيل صبري عبد الله ، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢
١٠. أشرف مصطفى توفيق ، المعارضة ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩

١١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٢) ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ ، نيويورك ، المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،
١٢. تشارلز تيلي ، الديمقراطية، ترجمة: محمد فاضل طباح ، مركز دراسات الوحدة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠١٠
١٣. جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والإنجليزية والفرنسية واللاتينية، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢
١٤. حداد صونيه ، نظرية الاغتراب في الفكر السوسيولوجي ، مجلة الاحياء ، الجزائر، العدد (١٤) ، ٢٠١٠
١٥. حمدي ابو نور السيد عويس ،مقتضيات المصلحة العامة في العقد الاداري ، دراسة تطبيقية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٧
١٦. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ج١، دار القلم، دمشق، ١٩٩١
١٧. روبرت بوتنام ، كيف تتجج الديمقراطية(تقاليد المجتمع المدني في ايطاليا الحديثة) ، ترجمة ايناس عفت ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ٢٠٠٦
١٨. روبرت ماكيفر ، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب ، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٨٤،
١٩. سعد عصفور، المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الإسكندرية ، ١٩٨٠
٢٠. سعيد سيف السبوسي، النظام العام والآداب العامة وأثرها على تنفيذ أحكام التحكيم وفقاً لأحكام قانون الإجراءات المدنية الإماراتي "دراسة مقارنة"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، العدد الثاني ، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ٢٠١٩
٢١. سمية احمد عبد المولى ، رأس المال الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل في مصر، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٦٥، مصر، ٢٠١٤
٢٢. شمران حمادي ، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية ، ط٢ ، مطبعة دار الرشاد ، بغداد ، ١٩٧٥
٢٣. صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، الانظمة السياسية ، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١م،
٢٤. عامر حسن فياض ، ديمقراطية العرب والبحث عن الهوية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٣

٢٥. عفرون مريم وحامق خديجة ،الثقة السياسية في الجزائر "دراسة علاقة التفاعل بين المواطن والنظام السياسي" (٢٠٠٩-٢٠١٦)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، ٢٠١٦
٢٦. فالح عبد الجبار ، حركة الاحتجاج العراقية من سياسة الهوية الى سياسة القضايا ، مقالة مركز الشرق الاوسط ، ٢٥ حزيران ٢٠١٨
٢٧. فرزدق علي التميمي ، التنمية السياسية وازمتها في العراق ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٢١،
٢٨. فرنسيس فوكوياما ، الثقة الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي ، ترجمة : معين الامام ، مجاب الامام ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، قطر، ٢٠١٥
٢٩. فلاح جاسب عودة، التعددية السياسية وظاهرة عدم الاستقرار : دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهدين ، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣
٣٠. المادة (٤٧) دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
٣١. مجد الدين محمد الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ج ١، ط٣، المطبعة المصرية، القاهرة،
٣٢. محمد الحسن بريمة إبراهيم، الأصول العامة لنظرية الاختيار في الإسلام، معهد إسلام المعرفة (إمام)، السودان ، ٢٠٠٠
٣٣. محمد بن علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج ١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦
٣٤. محمد بو مخلوف ، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٤
٣٥. محمد عبد العزيز ربيع ، التنمية المجتمعية المستدامة ، اليازوري ، عمان ، ٢٠١٥
٣٦. مصطفى السراي، صراع الوجود بين الساحة السياسية والحالة الحزبية والحياة العامة في العراق، قسم الابحاث، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٤
٣٧. مؤيد جبار حسن ، مقال في المواطنة الفاعلة في العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء ، العراق ، ٢٠٢٢ .
٣٨. نجاه عيسى حسين أنصورة ، اساسيات واصول علم النفس ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٥

٣٩. نعمان احمد الخطيب، الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر

والتوزيع، عمان، ١٩٨٩

٤٠. هادي مشعان ربيع، التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات

السياسية، العدد ١، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الجزائر،

٢٠١٧

٤١. هشام محمد الشمري، التربية وحقوق الإنسان والديمقراطية، دار الكتب والوثائق ، بغداد ،

العراق، ٢٠١٢

42. Abbas Abboud Salem, Iraqi Political Parties: From the Reign of Ideology to the Rule of Chaos, Policy Analysis, the Washington Institute, Washington, 2021

43. Aernout Nieuwenhuis, The Concept of Pluralism in the Case-Law of the European Court of Human Rights, European Constitutional Law Review, Vol.3, Cambridge University, Cambridge, 2007

44. Barry Schwartz, The Paradox of Choice: Why More Is Less, New York, 2005

45. Haley Bobseine, "Change" Politicians Flopped in Iraq's Last Elections. They Could Still Be a Force for Reform, Report, The Century Foundation, New York, 2024, p5. Bjar Sharif, The System and the Parallel System in Iraq, Policy Analysis, the Washington Institute, Washington, 2022

46. Lawrence E. Blume & David Easley , The New Palgrave Dictionary of Economics, Palgrave Macmillan, london, 2016

47. National Youth Council, Multiparty Democracy of Kenya, Working Paper, Nairobi, 2024

48. Renad Mansour, The Political Logic Behind Iraq's Fragmented Armed Forces, MER Magazine, No.306, Vol.52, Middle East Research and Information Project, 2023

49. Reva Dhingra and Marsin Alshamary, Corruption is the forgotten legacy of the Iraq invasion, Commentary, The Brookings Institution, Washington, D.C., 2023,

50. S Ponthieux, le concept du capital social, Analyse Critique, contribution a 10eme colloque de ACN, division, condition de vie des menages, Insee, 21-23 Janvier 2004

51. The Editors of Encyclopædia Britannica, James S. Coleman: American sociologist, May 8, 2025: <https://www.britannica.com/biography/James-S-Coleman>

52. Toby Dodge, Iraq: A Year of Living Dangerously, Survival (Global Politics and Strategy) Journal, Vol.60, No.5, 2018,

الهوامش:

١. جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والإنجليزية والفرنسية واللاتينية، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع،

بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٠٢

٢. أحمد سعيغان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط٢، كتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨،

ص ٩٥.

³ Aernout Nieuwenhuis, The Concept of Pluralism in the Case-Law of the European Court of Human Rights, European Constitutional Law Review, Vol.3, Cambridge University, Cambridge, 2007, p.367

٧. هشام محمد الشمري، التربية وحقوق الإنسان والديمقراطية، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، ٢٠١٢، ص ٨٢.

٥. اسماعيل صبري عبد الله، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

٢٠٠٢، ص ٤٧٥.

٦. نعمان احمد الخطيب، الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،

١٩٨٩، ص ٤٥٥.

٧. شمران حمادي، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، ط٢، مطبعة دار الرشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٧٧.

⁸ National Youth Council, Multiparty Democracy of Kenya, Working Paper, Nairobi, 2024, p.1.

^٩ الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ج ١، دار القلم، دمشق، ١٩٩١، ص ٣٠٢

^{١٠} مجد الدين محمد الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ج ١، ط٣، المطبعة المصرية، القاهرة، ص ٤٩٧.

^{١١} احمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٩، ص ٢٣٢.

^{١٢} محمد بن علي التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج ١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦،

ص ٥٠.

¹³ Barry Schwartz, The Paradox of Choice: Why More Is Less, New York, 2005, p.19

¹⁴ Lawrence E. Blume & David Easley, The New Palgrave Dictionary of Economics, Palgrave Macmillan, london, 2016, p.2

^{١٥} محمد الحسن بريمة إبراهيم، الأصول العامة لنظرية الاختيار في الإسلام، معهد إسلام المعرفة (إمام)، السودان

٢٠٠٠، ص ٤٠.

^{١٦} هادي مشعان ربيع، التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد ١،

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٢٠٤.

^{١٧} روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٨٤، ص ٢٦٠.

^{١٨} صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، الانظمة السياسية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١م، ص ١١٧.

¹⁹ Toby Dodge, Iraq: A Year of Living Dangerously, Survival(Global Politics and Strategy)Journal, Vol.60, No.5, 2018, p.41-43

²⁰ Haley Bobseine, "Change" Politicians Flopped in Iraq's Last Elections. They Could Still Be a Force for Reform, Report, The Century Foundation, New York, 2024, p5. Bjar Sharif, The System and the Parallel System in Iraq, Policy Analysis, the Washington Institute, Washington, 2022, p.4

- ^{٢١} أبو يزيد علي المنتيت ، النظم السياسية والحريات العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ط٤، ١٩٨٩، ص١٤٣.
- ^{٢٢} Abbas Abboud Salem, Iraqi Political Parties: From the Reign of Ideology to the Rule of Chaos, Policy Analysis, the Washington Institute, Washington, 2021, p.2
- ^{٢٣} Abbas Abboud Salem, Iraqi Political Parties: From the Reign of Ideology to the Rule of Chaos, Policy Analysis, the Washington Institute, Washington, 2021, p.2
- ^{٢٤} سعد عصفور، المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الإسكندرية ، ١٩٨٠، ص ٢٠ - ٢٣.
- ^{٢٥} ينظر المادة (٤٧) دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
- ^{٢٦} ينظر ، أشرف مصطفى توفيق ، المعارضة ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٨٥.
- ^{٢٧} Renad Mansour, The Political Logic Behind Iraq's Fragmented Armed Forces, MER Magzine, No.306, Vol.52, Middle East Research and Information Project, 2023, p.57
- ^{٢٨} Reva Dhingra and Marsin Alshamary, Corruption is the forgotten legacy of the Iraq invasion, Commentary, The Brookings Institution, Washington, D.C., 2023, p.1
- ^{٢٩} . فلاح جاسب عودة، التعددية السياسية وظاهرة عدم الاستقرار : دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهدين ، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ١٨٠.
- ^{٣٠} . عامر حسن فياض ، ديمقراطية العرب والبحث عن الهوية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٣، ص٨٠.
- ^{٣١} . فلاح جاسب عودة ، مصدر سابق، ص ١٥٥.
- ^{٣٢} . فرزدي علي التميمي ، التنمية السياسية وازمتها في العراق ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ، ط١، ٢٠٢١، ص٢٣٩.
- ^{٣٣} . محمد بو مخلوف ، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٤ ، ص١٠٣.
- ^{٣٤} . حداد صونيه ، نظرية الاغتراب في الفكر السوسيولوجي ، مجلة الاحياء ، الجزائر، العدد (١٤) ، ٢٠١٠ ، ص٥٩٤.
- ^{٣٥} . احمد عقيل رشيد ، اشكالية الاحزاب السياسية في تطور وظائفها وتقويم دورها ومهامها ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢٢ ، ص١٢٠.١٢١.
- ^{٣٦} . فالح عبد الجبار ، حركة الاحتجاج العراقية من سياسة الهوية الى سياسة القضايا ، مقالة مركز الشرق الاوسط ، ٢٥ حزيران ٢٠١٨، ص٢٢.٢١.
- ^{٣٧} مصطفى السراي، صراع الوجود بين الساحة السياسية والحالة الحزبية والحياة العامة في العراق، قسم الابحاث، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٤، ص٥.
- ^{٣٨} . احمد يوسف احمد ، الشفافية والمصادقية في العمل الحزبي مقارنة نظرية وتطبيقية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٥، ص ١٢٦.
- ^{٣٩} . ينظر الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٢) ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ ، نيويورك ، المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص٩٠.
- ^{٤٠} The Editors of Encyclopædia Britannica, James S. Coleman: American sociologist, May 8, 2025: <https://www.britannica.com/biography/James-S-Coleman>
- ^{٤١} . S Ponthieux, le concept du capital social, Analyse Critique, contribution a 10eme colloque deACN, division, condition de vie des menages, Insee, 21-23 Janvier 2004, p١١

⁴². Merklé, sociologie des réseaux, la force des liens faible et leur rôle dans la recherche d'emploi, ٢٠٠١, [www.eloge-des-ses.fr/.../force des liens faibles-at-pdf](http://www.eloge-des-ses.fr/.../force%20des%20liens%20faibles-at-pdf), consulté le 3 janvier 2014 à 12:00, p1

^{٤٣}. ينظر: سعيد سيف السبوسي، النظام العام والآداب العامة وأثرها على تنفيذ أحكام التحكيم وفقاً لأحكام قانون الإجراءات المدنية الإماراتي "دراسة مقارنة"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الثاني، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٣٥٧-٣٥٨.

^{٤٤}. ينظر: عفرون مريم وحامق خديجة، الثقة السياسية في الجزائر "دراسة علاقة التفاعل بين المواطن والنظام السياسي" (٢٠٠٩-٢٠١٦)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، ٢٠١٦، ص ٢٣ وما بعدها.

^{٤٥}. أحمد محمد الزعبي، أسس علم النفس الاجتماعي، دار زهران للنشر، عمان. الأردن، ٢٠١٠، ص ١٦٨.

^{٤٦}. نجات عيسى حسين أنصوري، أساسيات وأصول علم النفس، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٩٥.

^{٤٧}. اسماء بن تركي، بلقاسم سلطانية، الفعالية التنظيمية في المؤسسة مدخل سوسيولوجي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٧١.

^{٤٨}. ينظر احمد زايد وآخرين، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٧٨.

⁴⁹. James S. Coleman، .Ibid، p450.

^{٥٠}. سميرة احمد عبد المولى، رأس المال الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل في مصر، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٥، مصر، ٢٠١٤، ص ٩٧.

^{٥١}. تشالز تيللي، الديمقراطية، ترجمة: محمد فاضل طباطبا، مركز دراسات الوحدة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٦١.

^{٥٢}. فرنسيس فوكوياما، الثقة الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي، ترجمة: معين الامام، مجاب الامام، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ٢٠١٥، ص ٦٠.

^{٥٣}. محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة، اليازوري، عمان، ٢٠١٥، ص ٢٤٣.

^{٥٤}. ينظر روبرت بوتنام، كيف تنجح الديمقراطية (تقاليد المجتمع المدني في ايطاليا الحديثة)، ترجمة ايناس عفت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٧٦.

⁵⁵. James S. Coleman، .Ibid، p4٦0.

^{٥٦}. مؤيد جبار حسن، مقال في المواطنة الفاعلة في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٢٢.

^{٥٧}. حمدي ابو نور السيد عويس، مقتضيات المصلحة العامة في العقد الاداري، دراسة تطبيقية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٧، ص ٢٩.